

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشه

وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، د. محمد فريحات ، خليفه السليمان

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضدّهما : ١ -

٢ -

بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٨ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٩ في القضية رقم ٢٠٠٣/٥٩٥ المتضمن تعديل وصف التهمة المسنده للمميز ضده وعدم مسؤولية المميز ضده عما اسند إليه . طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز لاسباب تتلخص بما يلي :-

١ - اخطأت المحكمة بتعديل وصف التهمة المسنده للمميز ضده ذ أن البيانات والادله تثبت ارتكابه للجناية المسنده إليه .

٢ - اخطأت المحكمة باعلان عدم مسؤولية المميز ضده احمد اذ أن البيانات والادله التي قدمتها النيابة تثبت أن ما اقدم عليه من افعال ساعدت المميز ضده ومكنته من اتمام جريمته .

٣ - لا يشترط طبقاً لما استقر عليه الاجتهاد القضائي والفقه أن يستند إلى اتفاق بين المتدخل والفاعل الاصلي .

وبتاريخ ٢٠٠٣/١١/٣٠ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداوله يتبين أن النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى وبقرارها رقم ٢٠٠٣/٥٠٣ تاريخ ٢٠٠٣/٦/١١ كانت قد احات المميز ضده بجناية الشروع بالقتل خلافاً لاحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات والمميز ضده بجناية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/١٤١٥

محكمة
عبدالله الثاني
خليفه السليمان

المتدخل بالشروع بالقتل خلافاً لأحكام المواد ٣٢٦ ، ٧٠ و ٨٠ من قانون العقوبات والمميز ضدها معاً بجنتي حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد ٣ ، ٤ و ١١/ج من قانون الاسلحة النارية والذخائر واطلاق الراحه العامه خلافاً لأحكام المادة ٤٦٧ من قانون العقوبات ليحاكما لدى محكمة الجنايات الكبرى *

ويتبين أن محكمة الجنايات الكبرى وبتاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٣ وفي القضية رقم ٢٠٠٣/٥٩٥ قد توصلت إلى انه ومساء يوم ١١/١٠/٢٠٠٢ وفي منطقة الجبل الابيض بمدينة الزرقاء وفي حفلة عرس كان المتهمان يحضرانها تلقى المميز ضده مكالمه هاتفية على هاتفه الخليوي وبسبب الضوضاء اتجه لاحدى الدخالات القريبه من مكان الحفله للرد على المكالمه واثناء ذلك تفاجىء بالظنينين ومعهما آخرين يهجمون عليه ويرشقونه بالحجارة ونتيجة لذلك سقط على الارض فضربه الظنينين ، بموس كان بحوزته على رأسه وسقط منه مسدسه واثناء بحثه عن المسدس حضر المتهم فسأله عن المسدس فنأوله إياه وبسبب ذلك هجم الظنينان على المتهم وضرباه على انحاء متفرقة من جسمه بادوات حادة فسحب المتهم اقسام مسدسه واطلق منه طلقتين باتجاه الظنينين ومن معهما وهو على مسافة قريبة منهم فاصاب الظنينين يحيى في ساعد يده اليسرى فهربوا واحتصل الظنين على تقرير طبي تضمن أن الاصابه ليست من الاصابات الخطيره لا من حيث طبيعتها ولا من حيث موقعها وقدر له الطبيب الشرعي مدة التعطيل باسبوعين واحتصل على تقرير طبي مدة التعطيل فيه ثلاثة ايام واحمد لمدة اسبوع *

وتبعاً لذلك قضت محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف التهمة المسنده للمتهم من جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات إلى جنحة الايذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ من ذات القانون وادانته بحدود هذه المادة وبحدود المادتين ٣ و ٤ من قانون الاسلحة النارية والذخائر والحكم بحبسه مدة ستة اشهر عن الجريمه الاولى ومدة شهر واحد عن الجريمة الثانية ومصادرة المسدس المضبوط واعتبار أن تهمة اطلاق الراحه العامه عنصر من عناصر المشاجرة وتنفيذ العقوبة الاشد بحقه عملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات والافراج عنه لامضائه مدة العقوبة موقوفاً ورأت أن ما قام به المتهم لا يشكل تدخلاً من جانبه فيما أتاه معتصم من افعال وقضت تبعاً لذلك باعلان عدم مسؤوليته كما اعلنت براءته من جرم حمل او حيازة سلاح ناري مما بالمميز للطعن بالحكم تمييزاً *

وعن اسباب التمييز :-

وبالنسبة للسبب الاول فإن اتجاه النية لدى الجاني لإزهاق روح المجني عليه هـ الامور الباطنية التي تستدل عليها محكمة الموضوع من ظروف وملابسات ومعطياتها *

ومما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن استعمال الجاني في جريمته أداة قاتلة بطبيعتها وتصويبها إلى مكان قاتل في جسم الضحية يستشف منه أن نية الجاني اتجهت لإزهاق روح المجنى عليه إلا أن ظروفًا خارجة عن إرادته قد حالت دون ذلك .

وفي الحالة المعروضة فإن ما توصلت إليه محكمة الجنايات من انتفاء النية الجرمية لدى المميز ضده بقتل الظنين استخلاص تدعمه ظروف الحادث من أن مشاجرة حصلت بين المذكور من جهة ومجموعة من الأشخاص منها الظنين وشقيقاه سقط على أثرها المتهم معتصم على الأرض مما حمله لاطلاق النار لتخليص نفسه فاصاب يحيى في غير مقتل رغم قرب المسافة بينهما مما يدل على أن استخلاص محكمة الموضوع كان سائغاً ومقبولاً وإن تعديلها لوصف التهمة المسندة للمميز ضده من جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات إلى جنحة الإيذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ من ذات القانون في ضوء التقرير الطبي الذي حصل عليه الظنين يتفق واحكام القانون مما يتعين معه رد هذا السبب .

وبالنسبة للسبب الثاني فإن انتفاء نية القتل لدى المميز ضده على النحو الوارد في معالجتنا للسبب الاول يستلزم حتماً انتفاء عناصر المسؤولية الجزائية قبل المميز ضده فيما يتعلق بتهمة التدخل بالشروع بالقتل المسندة إليه وإن التقاطه لمسدس المميز ضده بعد سقوطه على الأرض واعادته إليه واستعمال الأخير له في إيذاء الظنين لا يشكل جرماً يوجب عقاباً وتكون محكمة الجنايات قد اصابته من حيث النتيجة باعلان عدم مسؤولية المميز ضده مما يتعين معه رد هذا السبب .

وبالنسبة للسبب الثالث فقد اصبح الرد عليه عديم الجدوى في ضوء معالجتنا لما ورد بالسببين الاول والثاني مما يتعين رده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ ذو الحجة سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٤/٢/١٦

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م/ض